لفخامة الرئيس:
الوحدة.. الرهان على الداخل

■ إذا كان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني قد نجحا في اعادة وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، فإن الاكثر نجاحاً كان ان الوحدة كإنجاز وطني وسياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي حققه المؤتمر والاشتراكي قد تحولت الى ملكية خاصة لكل ابناء الشعب اليمني دونما استثناء.

من هنا نقول لفخامة الاخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- ان الرهان على الداخل، الرهان على ابناء الشعب في الدفاع عن وحدته وسيادته يظل على الدوام هو الرهان الأضمن والأهم لان الغالبية العظمى من ابناء شعبنا لا تزال متمسكة بالوحدة وقناعاتها لا تزال راسخة بان الوحدة كانت ولا تزال وستظل انجازاً وطنياً وانسانياً بالنسبة لكل الشعب.. وبالتأكيد ان فخامة الاخ الرئيس يدرك ادراكاً تاماً ان شعار فك الارتباط الذي رفعه البعض كان ولا يزال يمثل استثماراً للمشاكل الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة والتي واجهت الوطن عموماً والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص.

محمد علي سعد

فالحقيقة التي لا يجب ان لا نلوي أعناقنا عنها هي ان المواطن عانى من مشكلات البطالة، الفقر، محدودية المشاركة في الوظائف المهمة، عدم توافر الوظائف العامة، الحرمان من الاراضي.. الخ..هذه المشكلات هي مطالب شرعية في معظمها وفي اماكن كثيرة اعترفت حكومة المؤتمر بتلك المشاكل والمطالب الشرعية لكن وبسبب تأخر ايجاد الحل لها تفاقمت وراحت عناصر الحراك وغيرها تستغل هذا الوضع وترفع من سقف المطالب حتى وصل الامر حد المطالبة بالانفصال تحت عنوان فك الارتباط.ونرى لو ان حكومة المؤتمر الشعبي العام قد حولت مخرجات مؤتمرات المجالس المحلية في عموم محافظات الجمهورية والتي راسها الاخ عبدربه منصور نائب رئيس الجمهورية.. لو حولتها الى برامج عمل وخطط للتنمية واوجدت معالجات لتلك المشاكل كان يمكن ان تهدأ الأوضاع في المحافظات الجنوبية، وسيسحب البساط من دعاة الانفصال، فتوفير الوظائف والحقوق لأبناء المحافظات الجنوبية من خلال ايصال خير الوحدة لهم سيكون له ابلغ الاثر في اسقاط كل الاطروحات التشطيرية والانفصالية.. الخ.

ان معالجة المشكلات التي يعاني منها المواطن في المحافظات الجنوبية نجدها اليوم مسألة مهمة لان حلول المشاكل في المحافظات الجنوبية سوف يعمق من مداميك الوحدة ويعطي للوحدويين في المحافظات الجنوبية دعماً مهماً في نضالهم الوطني دفاعاً عن الوحدة.ولان الوحدة اليمنية كمنجز يمني عظيم ومسألة بقائها وانتصارها في وجه التحديات التي تواجهها وتتهددها لن يتم الا بالرهان على الداخل، والداخل يعني كل ابناء الشعب.. ومن اجل الدفاع عن الوحدة وخيرها لابد ان يكون اداء حكومة المؤتمر الشعبي العام إيجابياً لان المواطن الفقير مثله مثل المعدة الخاوية للمبدع، فالمبدع عندما يجوع لا يفكر في نظم قصيدة غزل لكنه يفكر برغيف خبز يسد جوعه.. هذا نفسه ينطبق على المواطن الذي يرى ان الحكومة اهملته ولم تحقق له اهدافه واحتياجاته، فإنه بالمقابل ربما ينزلق وراء اطروحات سيئة وأسوأها مسألة فك الارتباط.اعطوا المواطن احتياجاته، ضاعفوا من مسائل الاهتمام به، اقتربوا من فكره وتفكيره، ستجدونه هو الحصان الذي يمكننا ان نراهن عليه في الدفاع عن الوحدة، وفي إعمار البلاد وفي اقامة التنمية وفي ضمان الامن والاستقرار.

الرهان على المواطن في الدفاع عن الوحدة هو الرهان الاهم.. والرهان على المواطن الجنوبي في الدفاع عن الوحدة سيظل هو الرهان الفصل في كل رهان وأي رهان.

للتأمل

- اين المؤتمر الشعبي العام في المحافظات الجنوبية وأين نشاطاته؟؟
- بعض المسؤولين وبسبب ادائهم السيئ هم من دفعوا الناس للكفر بالوحدة.
- أما آن الأوان للمؤتمر الشعبي العام ان يطهر نفسه من ازدواجية العضوية والمواقف. □

البيض .. كفى إجراماً

زين ابوبكر باعباد

أعجبني المقال الذي كتبه الزميل "حسين الكازمي" قبل ايام ونشرته بعض المواقع والصحف تحت عنوان (ماذا يريد البيض من اليمن) ؟! وكشف فيه الكثير من الحقائق المثيرة التي لم نكن نعلمها من قبل عن هذا الوافد الغريب على اليمن بعد أن جاء وهو صغير مجهول النسب مع والدته من إحدى مدن الهند لتلتحا عند السيد صالح البيض الذي تزوجها بعد ذلك ورفض ان يعطي الطفل اسمه ليمنحه سالم البيض الاسم وليعرف بعد ذلك باسم علي سالم البيض وهذه هي الحقيقة التي يعلمها الكثير في حضرموت عن هذا الهندي الأصل والذي يحضر آنفه اليوم في شؤون اليمن وأهله، وهو الذي لا صلة له باليمن ولا توجد في عروقه أية قطرة دم يمنية، وكان عليه أن يهتم بما يجري في موطنه الأصلي "الهند" او ما يجري في البنجاب او الهملايا او كشمير .. ولمن يشكك في أصله الهندي ان ينظر الى ملامح وجهه وشعره او ان يفحص فصيلة من دمه عبر الـ (DNA) ليدرك بأن لا دماء يمنية تسري في عروق هذه الرجل الذي ظل يسعى إلى تدمير اليمن وزرع الفتن بين أبنائه تارة باسم "الماركسية اللينينية ورفع الرايات الحمراء" وما قادت اليه من ارتكاب مجزرة ١٣ يناير الدموية التي راح ضحيتها اكثر من ١٠ الاف مواطن تم قتلهم في إطار الصراع على السلطة وعلى أساس الهوية الجغرافية للمحافظات وهي المجزرة التي يسعى اليوم عدد من أبناء ضحاياها مع منظمات حقوقية مهتمة بحقوق الانسان إلى فتح ملفاتها للمطالبة بمحاكمة هذا المتآمر على اليمن وأبنائه وما ارتكبه من دور في تلك المجزرة، ووجه به من تصفيات جسدية واغتيالات واعتقالات وإخفاء قسري وتشير المعلومات بان أبناء وأسر أولئك الضحايا قد رفعوا مؤخراً رسالة إلى الرئيس علي عبدالله صالح تطالبه بإلغاء قراره بالعفو العام عن ذلك المجرم والمندس في صفوف ثورة ١٤ اكتوبر وتقديمه للمحاكمة سواء داخل الوطن او في محكمة العدل الدولية على الجرائم والانتهاكات الانسانية التي ارتكبها وليتال جزاءه امام العدالة على كل جرائمه ومنها ما نتج عن دوره من ضحايا في المؤامرة "الانفصالية والدعوات الشطرية التمزيقية" في حرب عام ١٩٩٤م وأخيراً عن دوره في فتنة بما يسمى "الحراك القاعدي» مستغلاً الأموال الحرام المدنسة التي استولى عليها وبعض المتآمرين معه من رفاق دربه الشيوعيين من خزينة دولة ما، كانت تسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية عندما نهب ما كان موجوداً في خزائن "مصرف اليمن" وجاء مهرولاً إلى الوحدة ناجياً بجلده وخائفاً من مصير محتوم شبيه بما واجهه الرئيس الروماني السابق تشاوسيكو وزوجته وهو نفس المصير الذي كان ينتظر (الهندي) وبعض رفاقه على يد جماهير الشعب الغاضبة في المحافظات الجنوبية التي تسلطوا عليها وحكموها بالحديد والنار وبدكتاتورية الحزب الواحد والأفكار الإلحادية التي تهاوت بعد ذلك في قلاعها وموطنها.. لقد نكبت اليمن بذلك الهندي الغريب وأفعاله وتصرفاته عندما تمكن من التسلل إلى صفوف ثورة ١٤ أكتوبر وبعد ذلك في صفوف دولة الوحدة وهي من الأخطاء القاتلة عندما سمح لشخص غريب مجهول النسب مثله أن ينخرط في صفوفها ويرتكب الجرائم والنكبات باسمها وتحت رايتها واستطاع من خلالها أن يتبوأ منصب أمين عام الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم منفرداً الشطر الجنوبي من الوطن وليتمكن ومن خلال ذلك المنصب الرفيع أن يصل إلى منصب نائب رئيس مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية بعد أن استعاد الوطن اليمني وحدته في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م.

وبعد أن أطمأن على وضعه ومصيره عاد للتآمر مرة أخرى للارتداد عن الوحدة وأفتعل أزمة الاعتكاف خلال عامي ٩٣-٩٤م في إطار تنفيذ ذلك المشروع الانفصالي لإعادة تمزيق الوطن بعد أن استلم الأموال ثمناً لتنفيذه وعندما هزم ذلك المشروع على يد أبناء الشعب اليمني فر هارباً ناجياً بجلده إلى سلطنة عمان التي لطالما حارب نظامها وهدد باقتلاعه وأعلن وعبر زبانيته إلى محاولة زعزعة الأمن والاستقرار ليس في عمان فحسب بل في منطقة الجزيرة والخليج التي كان ينادي بتحريرها من الأنظمة التي كان يسميها الرجعية والامبريالية.. ومن سخرية الأقدار أن يفر بعد ذلك البيض هارباً إلى السلطنة ليقضي فيها سباته الطويل الذي أمتد إلى حوالي ١٥ عاماً ليخرج بعد ذلك بتآمره القديم الجديد ليحاول أثارة الفتنة مرة أخرى مستغلاً تلك الأموال المدنسة التي استلمها ثمناً لمؤامرته الدنيئة والتي يتاجر بها اليوم هو وأبناؤه في دبي والشارقة وسويسرا والنمسا وألمانيا والتي ينفق بعض الفتات منها على بعض المرتزقة والمأجورين والإرهابيين والقتلة من بقايا الماركسيين الانفصاليين وأعضاء تنظيم القاعدة أمثال طاهر طماح وعلي سيف الردفاني وسامي ديان ليرتكبوا جرائمهم بحق المواطنين وأشاعه الخراب في الوطن ولهذا المجرم نقول: لن تفلت أبداً من يد العدالة آجلاً أم عاجلاً! □

توأمة النشوء بين الروح الوطنية.. والتربية

■ يقيني ان ما نفتقر اليه هو الروح الوطنية في ماعون التربية الوطنية، إذ ان الروح الوطنية هي المستهدفة – بدءاً– اذا ما أرادوا النيل من الوحدة الوطنية.

والروح الوطنية هي المبتغاة لبناء الوحدة الوطنية، وتمتين لحمتها، وبدون روح وطنية كيف يتسنى لنا ان نقول بوحدة وطنية او لحمة وطنية او سيادة وطنية.. فالشاهد ان الروح الوطنية هي نخاع المواطنة، والوحدة والسيادة.

عمد مفكرو ومنظّرو الاستعمار القديم، والاستعمار الحديث والامبريالية واخيراً جائحة العولمة جميعهم استهدفوا الروح الوطنية للوصول الى ما يطمعون فيه، فالروح الوطنية هي العمود الفقري.. ولا شك ان تدمير النخاع الشكوكي للعمود الفقري يحتم شل الجسد، هم يعمدون الى قتل العصب على حد عمل طب الاسنان لإيقاف الشعور بالألم، وقتل العصب او تدمير نخاع العمود الفقري هو الذي يحقق بكل يسر وسهولة للطامع فينا ما يطمع فيه..وللحديث عن الوطنية ارجو أن نسأل ذواتنا.

ا.د. عبدالشافي صديق

ما هو الوطن الذي نعنيه ؟ما كنهه؟ (ولا أقول ما الوطن الذي نبتغيه).

هل الوطن هو علم ونشيد؟

هل الوطن هو الرقعة الجغرافية المعلومة؟

هل الوطن هو دولة، وقانون اساسي (دستور) وراس للدولة؟

هل الوطن هو المكان الذي نسكنه؟

أم تراه الوطن هو: تاريخ، وأرض، لغة، ودين، وعادات وتقاليد وأعراف وأحلام، وآمال، ومشاعر في النهضة والنمو والسمو والرفعة.

والحقيقة ان الفارق بين وجدانية وواقعية الفرضية الاولى لمعنى الوطن، والفرضية الثانية، هو أمر يحكمه ويحدده الشعور الوطني.

فإذا كان الوطن بالصفات الاولى: علم ونشيد وحيز من الجغرافيا يكون هو الوطن الذي نسكنه.. واذا كان بالصفات الوجدانية يكون هو الوطن الذي يسكننا.

وبالصفة الاولى يكون الوطن شيئاً نلبسه كالملابس ينأى عن الوجدان والمشاعر.

وبالصفة الثانية لا يكون الوطن إلا وشماً في الوجدان.

- الوطن بصفته الاولى هو شيء نؤديه أداءً ميكانيكياً ونلوكه مثل اللبان او القات – لا ضرر يذكر آذا المرء بلعهما او بصقهما ولن يكون هناك اي شعور بالوجع او الالم.

كيف عساه يكون الوطن، إذ المشاعر عنه مثل الطعام لا نذكر اذا سؤلنا ماذا اكلنا اول امس؟ ولكن الوطن بصفته الثانية هو كل مساحة الوجدان، ماهول – بطبيعة الاشياء – بالالم والوجع والغيرة والفداء.. لماذا؟

لان الاحساس بالالم والوجع او الغيرة احاسيس لا نشعر بها إلا اذا أصابت العصب والنخاع..والطامعون فينا يعرفون ذلك فيسارعون الى قتل العصب وتدمير النخاع الشوكي، وبذا ينزعون الروح الوطنية ويكرسون «اللاابالية» و«اللااكتراثية».

والروح الوطنية منشؤها ومنتهاها يقف على ثلاثة معارف لا شك فيها ولا ريبة وهي:

- أن تعرف وطنك.
- أن تعرف دينك.
- أن تعرف لغتك.

ويقيناً هذه هي الاشياء الثلاثة التي تعني الوطن الذي يسكننا وليس الوطن الذي نسكنه، وهذه المرتكزات الثلاثة هي المستهدفة من الطامع الاجنبي وهي المستهدفة بقتل العصب.. وتخريب النخاع الشوكي للأمة.

- أن تعرف وطنك وأن تعرف لغتك، وأن تعرف دينك هذه هي مقومات المواطن القويم.. والغيور لانها هي مكوّن ذاكرته، بل هي مراكز العصب فيه، ولذا فإن استهدافها او استهداف أرومتها، هو استهداف لمحو ذاكرتها – ليسهل استبدالها بذاكرة اخرى.

ولذا عمد مفكّرو ومنظّرو الاستعمار القديم، والاستعمار الحديث، والامبريالية، واخيراً جائحة العولمة، جميعهم استهدفوا الروح الوطنية للوصول الى ما يطمعون فيه.

فالروح الوطنية هي العمود الفقري، ولا شك ان تدمير النخاع الشوكي للعمود الفقري يحتم شل الجسد.. هم يعمدون الى قتل العصب كما يفعل طب الاسنان – لإيقاف الشعور بالالم، ولكنه في حال الوطن لا يعني سوى قتل الشعور بالوطن واوجاعه..وقتل العصب او تدمير النخاع الشوكي للعمود الفقري هو الذي يحقق بكل يسر وسهولة للطامع فينا ما يطمع فيه.

ما وسائل الطامعين للنفاذ الينا؟

هم ينجحون اذا تمكنوا من غرس روح «اللاأبالية» و«اللااكتراثية» ولانهم عليمون بصعوباتنا التنموية، تلك التنمية التي منعها الاستعمار القديم والرجعية المستبدة، ثم راحوا يلوحون بمشاريع المانحين الواعدة بمبالغ يسيل لها اللعاب ولكنها لا تصل ابداً ومن وصل منها شيء فإنه يكون «كاللبانة» التي تملأ الفم ولكنها لا تملأ البطن.

ويربطون بلادنا بمشاريع «الاغاثة» و«المعونات» و«الهبات» التي لا تسمن ولا تغني من جوع..هذا التوجه اللئيم باستغلال صعوبات بلدان عالم تحت النمو هو توجه متعمد ومرسوم بدقة، إذ يوافق البنك الدولي ثم يتلكأ في التنفيذ.. ويرضى «صندوق النقد الدولي» ثم يتهرب من تمويل مشاريع الامن الغذائي، ومشاريع الصناعات والاستراتيجية، إمعاناً في الابقاء علي الربط مع التجويع.. وقديما قالت العرب «جوع كلبك يتبعك».

ان مشاريع التنمية تبقى هي كعب «اخيل» الذي من خلاله يلجون ويتغلغلون في البدان تحت النمو.. فتمعن ادواتهم الثقافية في تكريس «اللاابالية» و«اللااكتراثية» ويمعنون في إعمال اضعاف الذاكرة الوطنية.

ولكن البناء السليم للروح والتربية الوطنيتين هو الكفيل بتوفير الوعي اللازم لدرء تلك المخاطر واجتثاث اغراضها.

ومثال لهذا النهج آتانا من اسرائيل.. التي نجحت في إبعاد كل الآيات القرآنية والمتعلقة بالاسرائيليات من المناهج التربوية للبلدان العربية التي طبّعت معها واقامت علاقات سياسية ودبلوماسية، وهذا ضرب من ضروب «مسح الذاكرة»..وثمة مثال ناصع آخر.. فعند غزوه واحتلاله العراق عام ٢٠٠٣م اهتم الغازي – وعن عمد – بفتح الطريق لتدمير «المتحف الوطني» وكل المتاحف الوطنية، والمكتبات الوطنية المركزية والفرعية، وكل مراكز التاريخ والتراث واقاموا احدى قواعدهم تحت «ملوية سامراء»..ان ذلك لم يكن اطلاقاً غفلةً منهم لانهم لم يغفلوا الحراسة المدججة لوزارة النفط، وآبار النفط ومصنع الصناعات النفطية.. الخ.

لعل هذا يؤكد ان الطامعين في ثروات الامم لابد ان يمحوا ذاكرتها ان لم يتسن لهم تدميرها.

والحديث عن خطورة الفضائيات:

نلاحظ انها تعمل على تلويث ثقافتنا، ونخرها فتبقى كما مشوهاً..نلاحظ جميعاً كيف ان اطفالها يهرعون الى فتح التلفزيون على محطة «سبيستون» لمشاهدة مسلسل الكرتون المشوق بقيادة البطل (الطفل الخارق) والذي لا يوجد لدينا شبيه له، لاننا عجزنا في قصص اطفالنا عن ايجاد البطل (الطفل الخارق) النابع من ثقافتنا فسمحنا لمسلسلات الاطفال الاجنبية المعربة بتعميق الشعور بالدونية لدى اطفالنا، ولا يزال عجزنا قائماً عن ابتكار شخصيات في قصص الاطفال من واقعنا وثقافتنا تبث القيم الرفيعة وحب الوطن، واللغة، والدين، والناس، والارض، والطبيعة..إن هذا الضعف الذي نلحظه من شيوع «اللاإبالية» واللااكتراثية» عند ابنائنا، وكذلك الشعور بـ«الدونية» و«مركب النقص» و«عقدة الخواجه» والجهل التام بأبسط الامور عن الوطن، ما كان لذلك ان يحدث لو كانت مناهجنا الدراسية محصنة ومحمية وواعية.. ولكن هناك سؤالاً: هل تشكل المناهج الحل؟

ان مكمن الحل ومكمن الخطر معاً هو المناهج الدراسية الوطنية: روحاً، وتربية، ولعلنا نلمح ذلك بصورة لا تخطئها العين في المناهج الالمانية واليابانية والماليزية والصينية.لابد من صياغة واعية للمناهج.. لقد ظننا ان الدين وحده هو المستهدف، فكشفنا المنهج الديني، والذي في بعض نواحيه لم ينتبه للتطرف فتخصبت التربة للتطرف، بينما منهج الوسطية في الاسلام هو الكفيل بالبعد عن قيعان التطرف.

ولابد من برنامج تربوي لرحلات الطلاب لكي يقفوا على مدن وبلدان بلادهم ومشاريع التنمية والتمدن فيها..صحيح – ولا شك – ان ديننا الحنيف مستهدف ولكن ليس الدين وحده هو المستهدف، فالوطن مستهدف والوطنية مستهدفة والوعي باللغة مستهدف وتراثنا مستهدف وثقافتنا مستهدفة.

وختاماً، نجزم القول بأن التربية الوطنية وإذكاء روحها هو جهاز المناعة المستهدف ضد محاولات القضاء على الذاكرة الوطنية واضعافها.إن توأمة الروح الوطنية مع التربية الوطنية هما الترياق ضد كل سموم الاطماع.□

- عميد كلية الآداب – جامعة إب

بانوراما الانتخابات باتساع

■ في العصر الحديث برزت الانتخابات بأبهى صورها وأصبحت جزءاً من حياة الناس والشعوب نظراً لأهميتها كونها الأداة الوحيدة التي من خلالها تطبق الديمقراطية وتمكن الشعوب وأفرادها من حكم أنفسهم بأنفسهم وممارسة حقوقهم الأساسية في الاعراب عن الرأي والانتخاب والترشيح لمختلف الفعاليات ذات المصلحة بالتداول السلمي للسلطة وتشكيل سلطات الدولة، وبالمثل منظمات المجتمع المدني- أحزاباً واتحادات ونقابات مهنية وإبداعية.. الخ، ونتيجة للممارسات الفعلية للانتخابات قولاً وعملاً، فقد زاد من اهتمام المجتمعات المدنية الحديثة التي تحررت من الأنظمة البائدة والدكتاتورية فأظهرت الانتخابات كنظريات وأنظمة تبلورت في ثلاث عائلات هي: «نظم الاغلبية العددية، النظم النسبية والنظام المختلط» وكانت تلك التفرعات وفقاً وخصوصيات الشعوب وما يتلاءم مع ثقافة ونسيج كل شعب.. ولم يقتصر الاهتمام عند هذا الحد بل تعمق الدارسون والباحثون والمهتمون بالديمقراطية والمشرعون، فقننت ضمن القواعد الدستورية والقانونية وموروست كسلوك في حياة الدول والشعوب وبدرجة أساسية الشعوب التي تنهج الديمقراطية..

ناصر محمد العطار

ويعتبر الشعب اليمني من الشعوب الرائدة والسباقة في هذا المجال كونه قد أخذ بأفضل الانظمة الانتخابية والاكثر شيوعاً والمتناسب مع خصوصية تركيبته ونسيجه المتلاحم اجتماعياً وثقافياً والمتمثل في نظام الفائز الأول أحد مكونات نظم الاغلبية العددية والمعمول به في أكثر من ٦٠٪ من الدول الديمقراطية كونه يعتمد على حكم الاغلبية ويؤدي الى تعزيز التلاحم الوطني وينتج حكومات قوية وأحزاباً فاعلة.. الخ.

واستطاع شعبنا- بفضل الله وبعزيمة وإصرار أبنائه المخلصين وفي مقدمتهم القائد الرمز فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- تحقيق العديد من المنجزات شملت ظهور اليمن بصورة مرموقة وحديثة بين شعوب العالم، اما على مستوى أنشطته الداخلية فقد تكون رأي عام وثقافة لدى عامة الشعب تمثلت في هجر الموروث البائد في الاحتكام للصراعات والتي كانت سائدة لتداول السلطة وحل محلها ثقافة الاحتكام للشعب وعبر الانتخابات وصناديق الاقتراع.. ومن فعالية لأخرى في الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية وغيرها نمت وترعرعت الثقافة الحديثة المدنية وساهمت الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في ترسيخ تلك الثقافة.. ويعتبر المؤتمر الشعبي العام الحزب والتنظيم الرائد الذي سجل أروع الملاحم والانتصارات التي شكلت انتصاراً للديمقراطية وللشعب في القضاء على التخلف وأشكال الوصاية والهيمنة التي خضع لها الشعب ردحاً من الزمن لأنه اعتمد وتمسك بالديمقراطية في كافة أنشطته..وبدأ بنفسه أولاً، فجميع فعالياته وشغل مناصبه العليا والوسطى والدنيا بدءاً بالجماعة التنظيمية نواة التنظيم وانتهاءً برئاسة المؤتمر تتم بالانتخابات الحرة والنزيهة والمباشرة والمتساوية لجميع الاعضاء ونفذ ذلك في دورات انتخابية عادية في فترات زمنية تواكبت مع فترات مجلس النواب والمجالس المحلية.. اما على مستوى أنشطته العامة، فقد عمل جاهداً على التهيئة والتنفيذ لإجراء الاستحقاقات الدستورية للشعب ولم يرضخ أو يتهاون في إجرائها في مواعيدها والاحتكام لنتائجها.. وعلى العكس من ذلك مارست أحزاب اللقاء المشترك منفردة أو مجتمعة ومن يسير على نهجها- أنشطة وصفت تارة بانها محمومة تزامنت مع الفعاليات الانتخابية واخرى بانها انعكاسات للثقافة المتهجة في فكر وأنشطة تلك الأحزاب ورموزها والتي اعتمدت أسساً مخالفة للاعراف والسلوكيات الديمقراطية، لأنها تؤمن بتملك فئة أو أشخاص بعينهم حق الوصاية والتسلط على من سواهم من أبناء الشعب أو رفقائهم في التنظيم أو من تجمعهم مصالح أو منافع شخصية تعلو على مصالح الشعب.. والاسوأ من هذا أن الأمر قد آل بسبب الضجيج وخلط الأوراق واستغلال الظروف التي مر بها الوطن من قبل تلك الاحزاب وذلك بإجبار أطراف العمل السياسي الموافقة على تأجيل الانتخابات النيابية لمدة عامين حتى أبريل ٢٠١١، ولأسباب ربما كانت مقنعة وتؤدي الى تجنيب الوطن ويلات الفرقة والشتات.. هذا لو نفذت الاتفاقات وبنودها التي على ضوئها أجلت الانتخابات وفقاً لاتفاق فبراير ٢٠٠٩م والذي صادق عليه مجلس النواب..إلا أنه وبسبب الانشطة المغايرة لذلك والمعيقة لإجراء الاستحقاقات الدستورية في الموعد المؤجل، فقد زاد الطين بلة وعقد الموضوع كلياً وعمل على توطيد ثقافة مغلوطة ربما ونتيجة للتدليس والتعتيم الذي تمارسه تلك الاحزاب قد يصل بعض المواطنين الى التسليم والاذعان لأهوائها ورغباتها في مصادرة حق الشعب والاحتكام لقسمة ضيزى بين الاحزاب وتداركاً للوقوع في مثل ذلك فقد آن الأوان والساعة واليوم وقبل الغد أن ينهض الجميع وفي المقدمة المؤتمر الشعبي العام المسؤول والمعول عليه في المضي قدماً نحو تعزيز الديمقراطية وبناء مجتمع ديمقراطي مدني حديث باعتباره من عود الشعب صنع المستقبل والتضحيات الوطنية ومن جانب آخر من نال ثقة الشعب في التصويت على برامجه الانتخابية ومرشحيه للانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية، والقول بغير هذا يعد مجازفة وهروباً من الحقائق، وما يجب أن يكون خاصة وأنه لا يمكن مواصلة السير في الديمقراطية المبتغاة والمنطبقة في كافة شعوب العالم بغير الانتخابات والأكثر من ذلك عدم إمكانية التأجيل مرة أخرى أو القفز على الواقع الذي لا يمكن تخطيه وإجراء الانتخابات في ابريل ٢٠١١م دون تنفيذ المهام الاساسية التي تحكمها إجراءات وفترات زمنية دستورية وقانونية وأبرزها مراجعة وتصحيح جداول الناخبين قبل إجراء الانتخابات بستة أشهر لإضافة من توافرت فيهم الشروط القانونية لممارسة الحقوق الانتخابية وحذف المتوفين ومن فقدوا أي شرط من شروط ممارسة الانتخابات، وتلك العملية تتم عبر ثلاث مراحل ودرجة من درجات التقاضي لكسب الحقوق أو اسقاطها للجان الأساسية ثم المحاكم الابتدائية والاستئنافية.. ولا يمكن أن تتم العملية بخلاف ذلك أو أن تجري الانتخابات دون تصويب جداول الناخبين وكل ذلك يجب أن يسبقه الإعداد والتحضير من قبل اللجنة العليا للانتخابات الجهة المعنية دستوراً وفقاً لنص المادة (١٥٩) من الدستور وأحكام قانون الانتخابات والتي يجب أن تقوم بإعداد نسخ السجلات الانتخابية الحالية وتوفير متطلبات ومستلزمات العمل وتشكيل اللجان الانتخابية لإجراء وتصحيح جداول الناخبين.. الخ.

والأسئلة تطرح نفسها على المؤتمر ومن يهمه الشأن اليمني .. لماذا استهلال الوقت وماذا نفع مثل هذا الكسب أحزاب المشترك وحملها على التجاوب مع الوطن والتنازل عن مصالحها من أجل الوطن؟

- الا يدرك المبصرون خطورة المضي في استهلال الوقت وانه بغير احترام المواعيد الدستورية سيصل الجميع الى النتائج الحتمية في القضاء على الديمقراطية والمؤسسات الدستورية التي ناضل الشعب في بنائها وسيكون البديل في تشكيلات أشبه ما نراه في الصومال أو في الماضي البغيض؟!.والله الموفق. □

رئيس الدائرة القانونية

التفكير بصوت مرتفع!!

عبدالله عمر باوزير

في البداية أود القول إن المجلس المحلي لمحافظة حضرموت في دورته الأخيرة لعام ٢٠٠٩م المؤجلة قد وقف وعلى مدى ثلاثة أيام أمام قضايا كثيرة وكبيرة ومنها القضايا التي تسببت في تأجيل دورته الرابعة للعام الماضي،ومنها أعمال الشغب الليلية والتظاهرات والتجمعات الخطابية تلك التي تنظمها "الأحزاب السياسية "والتي تقترفها المليشيات الانفصالية –على حد ما ورد في صحيفة «الميثاق» لسان حال المؤتمر الشعبي العام العدد (١٤٩٣) في ٢٢/ ٢/ ٢٠١٠م وهوالحزب الحاكم على مستوى الدولة ومحافظة حضرموت الذي يتمتع فيها بأغلبية ٧٥٪ من أعضاء مجلسها المحلي وهي الأغلبية التي مكنته من السيطرة على هيئته الإدارية بنسبة ١٠٠٪ بعد الانتخابات في نهاية ٢٠٠٦م، حيث رفضت قيادتا فرع المؤتمر الشعبي- في الساحل والوادي –فكرة إعطاء مقعد للمعارضة في الهيئة الإدارية والاحتكام إلى مبدأ حق الأغلبية ودون خجل من أحد أوخضوع لأي ابتزاز من أي نوع؟! وفقاً لمبدأ حق الأغلبية.. فهل كان مخجلاً أويسيئ لأبناء محافظة حضرموت.. لا نعتقد ذلك؟!.

لكن ما نشر على شكل خبر تقريري وعلى الصفحة الأخيرة تحت عنوان (محلي حضرموت والصمت المريب) فيه من التجني على أعضاء المجلس المحلي لحضرموت بمجالسها الثلاثين لمديرياتها أووحداتها الإدارية الـ٣٠ بمقدار ما فيه من محاولات الإساءة لأعضاء وكوادر المؤتمر الشعبي العام ومنهم قيادة المجلس وأعضاؤه برئاسة الأستاذ سالم أحمد الخنبشي محافظ حضرموت ونأمل ان لا يكون كذلك، وان أوحى بها الخبر التقريري الذي جاء على شكل مقالة مختصرة.في ظني –وبعض الظن صواب – ان كاتبه غير متابع لنشاط المجلس وطريقته في بحثه ومناقشته للتقارير المعروضة على دوراته والقضايا التي يتناولها، فضلاً عن القرارات والتوصيات بما في ذلك البيانات التي صدرت عن دوراته على مدى السنوات الثلاث الماضية تجاه تلك الأعمال العبثية والخارجة على القانون والتي يفترض إيقافها وبالقانون الذي تتولى تنفيذه أجهزة ومؤسسات أمنية وقضائية هي المخولة بالإجراءات المطلوبة وليس المجلس المحلي الذي لا يتمتع بأية سلطة على النيابة العامة والقضاء مع محدودية سلطته تجاه الأجهزة الأمنية لأسباب كثيرة منها استقلالية القضاء وسيادة الأجهزة الأمنية المختصة، فنحن في دولة تحكمها القوانين.أبناء محافظة حضرموت يحترمون سلطة القانون ويدركون أهمية أمن واستقرار هذا الوطن، حيث لا تستطيع محافظة حضرموت الاضطلاع بدورها إلا في ظل الاستقرار الأمني أكان هذا الدور سياسياً أوثقافياً أواقتصادياً، ولكن ذلك يحتاج إلى إدارة احترافية وحديثة وهوما لا تتمتع به هذه المحافظة بسبب الموروثات رغم أهميتها الجيواقتصادية والاستراتيجية للوطن والمجتمع اليمني في الدولة اليمنية المعاصرة وفي إطار التنمية والاستثمارات لتحقيق المستقبل الأفضل لليمن الجديد بحسب برنامج فخامة الرئيس علي عبدالله صالح. ذلك البرنامج هوالمستهدف من قبل قوى محلية وإقليمية ودولية حتى لا تتأهل يمن ٢٢ مايو ١٩٩٠م للاضطلاع بدورها على مستوى مختلف المسارات التنموية وحتى لا تضطلع أيضاً بدورها في أهم منطقة للمصالح الدولية الاقتصادية والاستراتيجية.نعم انفض اجتماع المجلس وهويدرك ما تسببت فيه تلك القوى يوم كانت تحكم في ظل شمولية الخوف والرعب الذي تعرضت له حضرموت ومجتمعها على يد المليشيات الحزبية والأجهزة الأمنية، وصدرت توصياته وقراراته مركزة على إصلاح الأوضاع الإدارية وتأهيلها للعمل بحسب أهدافها ودورها الوظيفي ومنها فروع الوزارات والهيئات والتي تعد محلية بحسب القانون(٤ لسنة ٢٠٠٠م)، وهذا يتطلب جهوداً وطنية لهيكلة تلك الإدارات وتنظيمها على أسس إدارية سليمة لأداء مهامها من خلال آليات عمل إجرائية حديثة قادرة على تكثيف أداء وظيفي في خدمة المواطن والوافد،وذلك لن يتحقق إلا بتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

رفع كفاءة الأداء الوظيفي للمؤسسات والإدارات الحكومية في محافظة حضرموت، وبالذات الخدمية ذات الصلة بحياة المواطن على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إنجاز كافة الأعمال والعمليات والمعاملات ذات الإجراءات الطويلة بشكل سريع وفعال في وقت قياسي سريع ومنضبط .

تحقيق تكامل في العمل الإداري من خلال نظام إداري متكامل يشكل حلقة وصل وتنسيق وقدرة على الرقابة وعلى تصويب الأخطاء وإيقاف تتابعها على مستوى ديوان المحافظة والوحدات الإدارية للمديريات، باعتبار مكتب المحافظة بمثل المكتب الرأس للوحدات الإدارية كمكاتب فرعية للسلطة المحلية في إدارة فروع مؤسسات الدولة على مستوى المحافظة ومديرياتها رفع مستوى أداء الوحدات الإدارية الفرعية وعلى مستوى المحافظة، في تحصيل الموارد المحلية وفي التخطيط والتنمية المحلية المجتمعية خصوصاً وأننا أمام تحديات التنمية والأعباء التي سيفرضها الانتقال إلى الحكم المحلي، وفقاً والرؤية الاستراتيجية التي نوقشت في المؤتمرات العامة الفرعية للمحافظات وما سيترتب على قانون الحكم المحلي الجديد.

نظام إدارة الخدمات العامة وهونظام يجعل من مؤسسات ومرافق الدولة بمختلف مهامها الوظيفية خدمية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها الرد على تلك القوى الشمولية والانفصالية، وتقليص المساحة التي وفرتها لها الإدارات الموروثة عن ذلك العهد وثقافته التي مازالت هي العقبة الكؤود أمام إدارة تنموية لا في محافظة حضرموت فحسب بل وعلى مستوى محافظات الجمهورية، الأمر الذي وفر بيئة مناسبة لأعمال تلك الفئات الخارجة على ثقافة وتقاليد مجتمع حضرموت فضلاً عن خروجها على الدستور والقوانين . لا أريد ان أسهب في تناولي مشروعات المجلس المحلي لمحافظة حضرموت والتوجه الجاد الذي يقود تنفيذه الأخ الأستاذ سالم احمد الخنبشي.. وأظن انني لست في حاجة إلى تناول علمه الوافر وثقافته الواسعة وثباته في مواجهة مثل تلك الأعمال العبثية.. فضلاً عن حجم التحديات التي يواجهها المجلس المحلي وأهالي المحافظة في هذه المرحلة أوفي ظل الأزمة المالية والدولية وما ألقت به على الدولة اليمنية